تحليل السياسة السعرية لأهم محاصيل الحبوب

أ.د./ عبد العظيم محمد مصطفى* أ.د./ عدلي سعداوي طلبة**
د/ أيمن عبد القوي شيلابي*** صفاء خميس محمود******
(أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ – وعميد كلية الزراعة الأسبق – جامعة الفيوم*) (أستاذ الاقتصاد الزراعي – وعميد معهد البحوث والدراسات الإستراتيجية لدول حوض النيل– جامعةالفيوم**)
(أستاذ الاقتصاد الزراعي المساعد – كلية الزراعة– جامعة الفيوم***)
(أخصائي زراعي بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي– جامعة الفيوم****)

مقدمة

لا شك أن الزراعة المصرية يعترضها الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وان مشكلات الأسعار الزراعية من أهم المشكلات التي تواجه المجتمع الزراعي المصري وخاصة السياسة السعرية لمحاصيل الحبوب. وهي تعتبر من أهم أقسام المحاصيل الحقلية التي يستعملها كل من الإنسان والحيوان في غذائه. وترجع هذه الأهمية لمحاصيل الحبوب، لكونها تحتوي علي أكثر من ثلثي المادة الجافة ونحو نصف كمية البروتين التي يحصل عليها الإنسان في غذائه. وتمثل محاصيل القمح والذرة الشامية والأرز نحو ٤٥% من المساحة الكلية المزروعة بمحاصيل الحبوب. وتعتبر من المحاصيل القومية ذات القيمة الإستراتيجية المرتفعة نظراً لاعتماد الإنسان بدرجة عالية عليها في غذائه فهي تمثل الغذاء الأساسي للإنسان. وتعتبر الدعامة الرئيسية في بناء محاصيل الحقل والتي تحتل مكان الصدارة بين المحاصيل الأخرى من حيث المساحة التي تشغلها، وتعزي الأهمية الكبرى لها إلى ما يلي:

حيث تعتبر المصدر الرئيسي لغذاء الإنسان، كما أن لها نواتج ثانوية تستخدم علفاً للحيوان (التبن، والنخالة المتبقية بعد طحن الحبوب وفصلها عن الدقيق).

وأيضًا عدم وصول بعض المحاصيل الدرنية مثل البطاطس إلى درجة تنافسية مع محاصيل الحبوب كمصدر للغذاء النشوي يتكامل إلى درجة كبيرة أو يحل محل الحبوب.

كما أن البلاد تعاني من عجز كبير في الإنتاج المحلي من الحبوب مما أدي إلى استيراد كميات كبيرة منها من الخارج لتغطية هذا العجز. ويتغير الإنتاج المحلي زيادة ونقصاناً حيث بلغت المساحة المزروعة بمحاصيل الحبوب نحو ٨,٥ مليون فدان عام ٢٠٠٠ حيث تمثل نحو ٧٦,١% من إجمالي مساحة المحاصيل الحقلية وبلغت المساحة المزروعة بمحاصيل الحبوب عام ٢٠١٣ نحو ٧,١ مليون فدان حيث تمثل نحو ٥١,٦% من إجمالي مساحة المحاصيل الحقلية .

كما أن كميات وأسعار الحبوب ومشتقاتها في السوق العالمي، هي الأخرى تتعرض إلى تقلبات كبيرة. مما قد يقلل من ضمان الحصول علي الكميات التي تحتاجها البلاد لسد حاجاتها بالأسعار والنوعية المناسبة، وخاصة عند حدوث أزمات علي مستوي كبير.

كل ذلك يشير إلى مدى أهمية دراسة وتقييم السياسة السعرية لتلك المحاصيل ،حيث يتطلب الأمر تحليل العلاقات والمتغيرات الداخلية والخارجية الأكثر تأثيرا علي الأسعار الزراعية لتلك المحاصيل، فثمة محددات مؤسسيه أو تنظيمية أو سياسية تؤثر على دور السياسة السعرية في مختلف مراحل التنمية، ومما لاشك فيه أن إتباع سياسة سعرية متكاملة ومتوازنة ومرنة تتلاءم مع التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية، وقد ينعكس أثره بالضرورة على تحقيق وإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة.

مشكلة البحث:

هناك الكثير من الايجابيات والسلبيات التي صاحبت التحول الاقتصادي من نظام التوريد الإجباري والتحكم الكامل في التركيب المحصولي إلي نظام التحرر الاقتصادي وترك الأسعار لقوى السوق. ومن أهم المشاكل التي صاحبت هذا التحول وجود ضرر قائم علي المستهلك نتيجة سياسة

التحرر بالرغم من أن هناك سياسات حمائية من قبل الدولة لدعم المستهلك. وذلك نتيجة بعض المعوقات من أهمها:
١- عدم قدرة الأسعار على القيام بدورها في توجيه جانبي الاقتصاد القومي الإنتاج والاستهلاك الأمر الذي يمثل عائقاً للتنمية.
٢- تناقض أهداف السياسة السعرية مع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
٣- تذبذب الأسعار(التغيرات السعرية الحادة).
٤- عدم وجود منهجية واضحة للأسعار في مصر.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى" تقييم السياسة السعرية لمحاصيل القمح والذرة الشامية والأرز في الوقت الراهن وذلك باستخدام مصفوفة تحليل السياسات وقياس أثر التدخلات الحكومية باستخدام نموذج التوازن الجزئي.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

تم استخدام مصفوفة تحليل السياسات لتقييم أثر التحرر الاقتصادي على أسعار أهم محاصيل الحبوب، كما تم استخدام نموذج التوازن الجزئي لدراسة أثر التدخلات الحكومية وقياس التشوهات السعرية لمحاصيل القمح والذرة الشامية والأرز، وقد تم الاعتماد على البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة التي تم استقاؤها من مصادر عديدة مثل الجهات والمؤسسات الرسمية الحكومية منها وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والبيانات المنشورة من قبل بعض الهيئات الدولية مثل منظمة الأغذية والزراعة.

وفيما يلي أهم نتائج البحث:

١- بالنسبة لمحصول القمح :

يتبين من البيانات الواردة بالجدول رقم (١) أن معامل الحماية الاسمي للمخرجات لمحصول القمح يبلغ نحو ٠,٢٣ كمتوسط لفترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٣)، أي انه اقل من الواحد الصحيح وكذلك أيضاً علي مستوي جميع سنوات المصفوفة، ومعنى ذلك أنه يوجد سياسة فرض ضرائب ضمنية مباشرة أو غير مباشرة على المنتج، ودعم وحماية أسعار السلعة بالسوق المحلى لصالح المستهلك حتى تنخفض أسعارها في السوق المحلى في هذه السنوات عن الأسعار العالمية، بينما بلغ معامل الحماية الفعال ٠,١٧ كمتوسط للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣) وبلغ معامل الحماية الفعال أقل من الواحد الصحيح في باقي السنوات أيضاً، وهذا يوضح أن الدولة تقوم بفرض ضرائب مباشرة أو غير مباشرة على منتجي القمح تتمثل في تخفيض الدعم على مستلزمات الإنتاج وارتفاع سعر التقاوي والأسمدة وزيادة التكاليف الزراعية بمعنى أن المنتج يحصل علي عوائد أقل من موارده، كما تبين أيضا زيادة كل من معدل الحماية الاسمي للمدخلات خلال فترة الدراسة حيث بلغ نحو ١,١٣١ وذلك يعني أن الدولة تقوم بفرض ضرائب على المنتجين أي أن المنتج يحصل على مستلزمات إنتاجه بأسعار أعلى من الأسعار العالمية، وتشير زيادة معامل الحماية الاسمي للمدخلات وخفض معاملات الحماية للمخرجات إلى حياد اهتمام سياسات الدولة بعيدا عن القطاع الزراعي، ومدي تأثير محصول القمح بتطبيق السياسة الحمائية لدعم المنتج وسياسة فرض ضرائب على المستهلك كما تشير الزيادة إلى أن القيمة المضافة بالسعر المحلى لمحصول القمح أصبحت بعد تحرير السوق المصري تفوق القيمة المضافة لسعر الحدود وهذه إحدى نتائج تطبيق السياسات السعرية على محصول القمح.

وبلغ متوسط تكلفة الموارد المحلية لمحصول القمح نحو ٠,٠٦٨ كمتوسط للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣) وهذا يعنى أن تكاليف إنتاج الفدان من القمح كانت أقل من القيمة المضافة بسعر الحدود لفدان القمح، مما يوضح أن مصر تمتلك ميزة نسبية في إنتاج القمح لأن المعامل أقل من الواحد فيفضل زيادة إنتاج القمح محليا وتقليل الاعتماد على الاستيراد لأن القيمة المضافة لتكاليف إنتاج القمح محليا أقل من القيمة المضافة للفدان بسعر الحدود، وهذا يعنى أن الدولة يمكن أن توفر نقداً

أجنبياً من إنتاج السلعة محليا كما يرجع سبب زيادة معامل الميزة النسبية خلال فترة الدراسة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج من مستلزمات الإنتاج وغيرها من العمليات الزراعية مما يوضح أثر تطبيق السياسات السعرية. ونجد أن معاملات الربحية لمحصول القمح بلعت نحو ٠,١٠٦ كمتوسط للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣) وأيضاً بلغ أقل من الواحد خلال سنوات الدراسة مما يوضح السعر المحلي والعائد من المحصول لا يتناسب مع مثيله العالمي، وبتقدير معدل التغير بين متوسطي الفترتين من (٢٠٠٠-٢٠٠٦) ومن (٢٠٠٧-٢٠١٣) نجد أن هناك زيادة بلغت نحو ٦% لمعامل الدعم، وانخفاض بلغت نسبته ١%، ٢٦%، ٢٥%، ٤٠%، ١٢%، ٨% لكل من معامل الحماية الاسمي للمدخلات، معامل الحماية الاسمي للمخرجات، معامل الحماية الفعال، تكلفة الموارد المحلية، نسبة التكلفة الخاصة، معامل الربحية على الترتيب.

جدول (١): معاملي الحماية الاسمي والفعال وتكلفة الموارد المحلية ومعامل الربحية لمحصول القمح خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣).

السنة	معامل الحماية الاسمي للمدخلات	معامل الحماية الاسمي للمخرجات	معامل الحماية الفعال	تكلفة الموارد المحلية	نسبة التكلفة الخاصة	معامل الربحية	معامل الدعم
٢٠٠٠	١,٠٩٩	٠,٦٣	٠,٥٣	٠,٢٤	٠,٤٥٩	٠,٢٣	٠,٥٥-
٢٠٠١	١,١٠٨	٠,٤٢	٠,٣٣	٠,١٥	٠,٤٦٤	٠,١٨	٠,٧٠-
٢٠٠٢	١,١١٦	٠,٢٨	٠,٢١	٠,٠٩	٠,٤٤٣	٠,١٢	٠,٧٩-
٢٠٠٣	١,١١٠	٠,١٧	٠,١٢	٠,٠٦	٠,٤٥٩	٠,٠٧	٠,٨٨-
٢٠٠٤	١,١٠٥	٠,١٩	٠,١٥	٠,٠٥	٠,٣٦٥	٠,٠٩	٠,٨٥-
٢٠٠٥	١,١٠١	٠,٢٥	٠,١٩	٠,٠٦٥	٠,٣٣٢	٠,١٣	٠,٨١-
٢٠٠٦	١,١٠٠	٠,٢١	٠,١٦	٠,٠٥٧	٠,٣٥٨	٠,١٠٢	٠,٨٤-
متوسط الفترة	١,١١	٠,٣١	٠,٢٤	٠,١٠	٠,٤١	٠,١٣	٠,٧٧-
٢٠٠٧	١,٠٩٩	٠,١٧	٠,١٣	٠,٠٥١	٠,٤٠	٠,٠٧٦	٠,٨٧-
٢٠٠٨	١,٠٨٤	٠,٢٨	٠,٢٤	٠,٠٥٣	٠,٢٢٣	٠,١٩	٠,٧٧-
٢٠٠٩	١,٠٩٣	٠,٢٧	٠,٢٠	٠,٠٨٨	٠,٤٣٧	٠,١٢	٠,٨١-
٢٠١٠	١,٠٩٣	٠,٢٨	٠,٢١	٠,٠٩٨	٠,٤٧٦	٠,١١	٠,٨٠-
٢٠١١	١,١٠٧	٠,٢٣	٠,١٨	٠,٠٥٩	٠,٣٣٢	٠,١٢	٠,٨٣-
٢٠١٢	١,١٢٣	٠,٢٣	٠,١٨	٠,٠٥٩	٠,٣٢٢	٠,١٢	٠,٨٢-
٢٠١٣	١,١٣	٠,١٧	٠,١٣	٠,٠٤٣	٠,٣٣٥	٠,٠٨٥	٠,٨٧-
متوسط الفترة	١,١٠	٠,٢٣	٠,١٨	٠,٠٦	٠,٣٦	٠,١٢	٠,٨٢-
معدل التغير %	١-	٢٦-	٢٥-	٤٠-	١٢-	٨-	٦
المتوسط الإجمالي	١,١٣١	٠,٢٣	٠,١٧	٠,٠٦٨	٠,٣٩٢	٠,١٠٦	٠,٨٣-

المصدر : جمعت وحسبت من ملحق رقم (١).

١- بالنسبة لمحصول الذرة الشامية :

يتبين من البيانات الواردة بالجدول رقم (٢) أن معامل الحماية الاسمي للمخرجات لمحصول الذرة بلغت نحو ٠,٢٥ كمتوسط لفترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٣)، أي انه اقل من الواحد الصحيح وكذلك أيضاً علي مستوي جميع سنوات المصفوفة ومعنى ذلك أنه يوجد سياسة فرض ضرائب على المنتج ودعم وحماية أسعار السلعة بالسوق المحلى لصالح المستهلك حتى تنخفض أسعارها في السوق المحلى في هذه السنوات عن الأسعار العالمية.

بينما يبلغ معامل الحماية الفعال ٠,١٨ كمتوسط للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣) أي أقل من الواحد الصحيح وكذلك أيضاً على مستوى باقي سنوات الدراسة وهذا يوضح أن الدولة تقوم بفرض ضرائب مباشرة أو غير مباشرة على منتجي الذرة تتمثل في تخفيض الدعم على مستلزمات الإنتاج وارتفاع سعر التقاوي والأسمدة وزيادة التكاليف الزراعية بمعنى أن المنتج يحصل علي عوائد أقل

من موارده كما يتبين أيضا زيادة كل من معدل الحماية الاسمي للمدخلات خلال فترة الدراسة حيث يبلغ نحو ١,١٧ وذلك يعني أن الدولة تقوم بفرض ضرائب على المنتجين أي أن المنتج يحصل على مستلزمات إنتاجه بأسعار أعلى من الأسعار العالمية، وتشير زيادة معامل الحماية الاسمي للمدخلات وخفض معاملات الحماية للمخرجات إلى حياد اهتمام سياسات الدولة بعيدا عن القطاع الزراعي ومدي تأثير محصول الذرة بتطبيق السياسة الحمائية لدعم المنتج وسياسة فرض ضرائب على المستهلك كما تشير الزيادة إلى أن القيمة المضافة بالسعر المحلى لمحصول الذرة أصبحت بعد تحرير السوق المصري تفوق القيمة المضافة لسعر الحدود وهذه إحدى نتائج تطبيق السياسات السعرية على محصول الذرة.

ويبلغ متوسط تكلفة الموارد المحلية لمحصول الذرة نحو ٠,٠٦٩ كمتوسط للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣) وهذا يعنى أن تكاليف إنتاج الفدان من الذرة كان أقل من القيمة المضافة بسعر الحدود لفدان الذرة، مما يوضح أن مصر تمتلك ميزة نسبية في إنتاج الذرة لأن المعامل أقل من الواحد فيفضل زيادة إنتاج الذرة محلياً وتقليل الاعتماد على الاستيراد لأن القيمة المضافة لتكاليف إنتاج الذرة محلياً أقل من القيمة المضافة للفدان بسعر الحدود، وهذا يعنى أن الدولة يمكن أن توفر نقداً أجنبياً من إنتاج السلعة محلياً كما يرجع سبب زيادة معامل الميزة النسبية خلال فترة الدراسة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج من مستلزمات الإنتاج وغيرها من العمليات الزراعية مما يعكس أثر تطبيق السياسات السعرية، ونجد أن معاملات الربحية لمحصول الذرة تبلغ نحو ٠,١١كمتوسط للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣) وهو بذلك يقل عن الواحد الصحيح خلال سنوات الدراسة مما يوضح السعر المحلي والعائد من المحصول لا يتناسب مع مثيله العالمي، ، وبتقدير معدل التغير بين متوسطي الفترتين من (٢٠٠٠-٢٠٠٦) ومن (٢٠٠٧-٢٠١٣) نجد أن هناك زيادة تبلغ نحو ٢%، ٩% لكل من معامل الحماية الاسمي للمدخلات، ومعامل الدعم، على الترتيب، وانخفاض يبلغ نسبته ٢٩%، ٣٠%، ٣٣%، ٣%، ٣٣% لكل من معامل الحماية الاسمي للمخرجات، معامل الحماية الفعال، تكلفة الموارد المحلية، نسبة التكلفة الخاصة، معامل الربحية على الترتيب.

جدول (٢): معاملي الحماية الاسمي والفعال وتكلفة الموارد المحلية ومعامل الربحية ومعامل الدعم لمحصول الذرة الشامية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣).

السنة	معامل الحماية الاسمي للمدخلات	معامل الحماية الاسمي للمخرجات	معامل الحماية الفعال	تكلفة الموارد المحلية	نسبة التكلفة الخاصة	معامل الربحية	معامل الدعم
٢٠٠٠	١,١١٥	٠,٤٥	٠,٣٤	٠,١٥٢	٠,٤٥٢	٠,١٨٤	٠,٧٠-
٢٠٠١	١,١١٥	٠,٤٣	٠,٣١	٠,١٤٥	٠,٤٦٢	٠,١٦٩	٠,٧١-
٢٠٠٢	١,١٢٥	٠,٣٩	٠,٢٨	٠,١٢٥	٠,٤٤١	٠,١٥٩	٠,٧٤-
٢٠٠٣	١,١٢٨	٠,١٧	٠,١١	٠,٠٥	٠,٤٥٨	٠,٠٦	٠,٨٩-
٢٠٠٤	١,١٢٤	٠,٢١	٠,١٦	٠,٠٥	٠,٢٩١	٠,١٢	٠,٨٤-
٢٠٠٥	١,١٢٦	٠,٢٨	٠,٢١	٠,٠٧	٠,٣٢٨	٠,١٤	٠,٧٩-
٢٠٠٦	١,١٢٧	٠,٢٤	٠,١٨	٠,٠٦	٠,٣٤٢	٠,١٢	٠,٨٢-
متوسط الفترة	١,١٢	٠,٣١	٠,٢٣	٠,٠٩	٠,٤٠	٠,١٤	٠,٧٨-
٢٠٠٧	١,١٢١	٠,٢٨	٠,٢٢	٠,٠٦	٠,٢٧٤	٠,١٦	٠,٧٨-
٢٠٠٨	١,١١٧	٠,٢٠	٠,١٤	٠,٠٦	٠,٤٥٧	٠,٠٧	٠,٨٧-
٢٠٠٩	١,١٢٦	٠,٢٥	٠,١٧	٠,٠٨	٠,٤٨١	٠,٠٨٩	٠,٨٣-
٢٠١٠	١,١٤٦	٠,٢٩	٠,٢١	٠,٠٨	٠,٣٩٥	٠,١٣	٠,٨٠-
٢٠١١	١,١٦٢	٠,١٨	٠,١٢	٠,٠٥	٠,٣٩٠	٠,٠٧	٠,٨٨-
٢٠١٢	١,١٥١	٠,١٨	٠,١٣	٠,٠٥	٠,٣٦٤	٠,٠٨	٠,٨٧-
٢٠١٣	١,١٦٦	٠,١٤	٠,١٠	٠,٠٤	٠,٣٨٦	٠,٠٦	٠,٩٠-
متوسط الفترة	١,١٤	٠,٢٢	٠,١٦	٠,٠٦	٠,٣٩	٠,٠٩٤	٠,٨٥-
معدل التغير %	٢%	-٢٩%	-٣٠%	-٣٣%	-٣%	-٣٣%	٩%
المتوسط الإجمالي	١,١٧	٠,٢٥	٠,١٨	٠,٠٦٩	٠,٣٨٢	٠,١١	٠,٨٢-

المصدر : جمعت وحسبت من ملحق رقم (٢)

٢- محصول الأرز :

يتبين من البيانات الواردة بالجدول رقم (٣) أن معامل الحماية الاسمي للمخرجات لمحصول الأرز يبلغ نحو ٠,١٣٣ كمتوسط لفترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٣)، أي انه اقل من الواحد الصحيح وكذلك أيضاً علي مستوي جميع سنوات المصفوفة ومعنى ذلك أنه يوجد سياسة فرض ضرائب على المنتج ودعم وحماية أسعار السلعة بالسوق المحلى لصالح المستهلك حتى تنخفض أسعارها في السوق المحلى في هذه السنوات عن الأسعار العالمية.

بينما يبلغ معامل الحماية الفعال ٠,٠٩٧ كمتوسط للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣) أي أقل من الواحد الصحيح وكذلك أيضاً على مستوى باقي سنوات الدراسة وهذا يوضح أن الدولة تقوم بفرض ضرائب مباشرة أو غير مباشرة على منتجي الأرز تتمثل في تخفيض الدعم على مستلزمات الإنتاج وهى ارتفاع سعر التقاوي والأسمدة وزيادة التكاليف الزراعية بمعنى أن المنتج يحصل علي عوائد أقل من موارده كما تبين أيضا زيادة كل من معدل الحماية الاسمي للمدخلات خلال فترة الدراسة حيث يبلغ نحو ١,١٠٥ وذلك يعني أن الدولة تقوم بفرض ضرائب على المنتجين أي أن المنتج يحصل على مستلزمات إنتاجه بأسعار أعلى من الأسعار العالمية، وتشير زيادة معامل الحماية الاسمي للمدخلات وخفض معاملات الحماية للمخرجات إلى حياد اهتمام سياسات الدولة بعيدا عن القطاع الزراعي ومدي تأثير محصول الأرز بتطبيق السياسة الحمائية لدعم المنتج وسياسة فرض ضرائب على المستهلك كما تشير الزيادة إلى أن القيمة المضافة بالسعر المحلى لمحصول الأرز أصبحت بعد تحرير السوق المصري تفوق القيمة المضافة لسعر الحدود وهذه إحدى نتائج تطبيق السياسات السعرية على محصول الأرز.

ويبلغ متوسط تكلفة الموارد المحلية لمحصول الأرز بلغ نحو ٠,٠٣٨ كمتوسط للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣) وهذا يعنى أن تكاليف إنتاج الفدان من الأرز كان أقل من القيمة المضافة بسعر الحدود لفدان الأرز، مما يوضح أن مصر تمتلك ميزة نسبية في إنتاج الأرز لأن المعامل أقل من الواحد ، و يرجع سبب زيادة معامل الميزة النسبية خلال فترة الدراسة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج من مستلزمات الإنتاج وغيرها من العمليات الزراعية مما يوضح أثر تطبيق السياسات السعرية، ونجد أن معاملات الربحية لمحصول الأرز بلعت نحو ٠,٠٥٩٢كمتوسط للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣) وهو بذلك يقل عن الواحد الصحيح خلال سنوات الدراسة مما يوضح السعر المحلي والعائد من المحصول لا يتناسب مع مثيله العالمي، وبتقدير معدل التغير بين متوسطي الفترتين من (٢٠٠٠-٢٠٠٦) ومن (٢٠٠٧-٢٠١٣) نجد أن هناك زيادة تبلغ نحو ١%، ٣% لكل من معامل الحماية الاسمي للمدخلات، ومعامل الدعم، على الترتيب، وانخفاض بلغت نسبته ٣١%، ٢٨%، ٣٧%، ١٩%، ٢١% لكل من معامل الحماية الاسمي للمخرجات، معامل الحماية الفعال، تكلفة الموارد المحلية، نسبة التكلفة الخاصة، معامل الربحية على الترتيب

جدول (٣): معاملي الحماية الاسمي والفعال وتكلفة الموارد المحلية ومعامل الربحية ومعامل الدعم لمحصول الأرز خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣).

السنة	معامل الحماية الاسمي للمدخلات	معامل الحماية الاسمي للمخرجات	معامل الحماية الفعال	تكلفة الموارد المحلية	نسبة التكلفة الخاصة	معامل الربحية	معامل الدعم
٢٠٠٠	١,١٠٣	٠,١٨٥	٠,١٢٤	٠,٠٧٢	٠,٥٧٧	٠,٠٥٣	٠,٨٨-
٢٠٠١	١,١٠١	٠,٢١٣	٠,١٤٣	٠,٠٧٥	٠,٥٢٤	٠,٠٦٨	٠,٨٦-
٢٠٠٢	١,٠٩٠	٠,١٦٣	٠,١١٣	٠,٠٥١	٠,٤٥٤	٠,٠٦٢	٠,٨٩-
٢٠٠٣	١,٠٩٥	٠,١٢٢	٠,٠٩٢	٠,٠٢٩	٠,٣١١	٠,٠٦٤	٠,٩١-
٢٠٠٤	١,٠٨٦	٠,١١١	٠,٠٨٢	٠,٠٣	٠,٣٦٧	٠,٠٥٢	٠,٩٢-
٢٠٠٥	١,٠٩٧	٠,١٢٧	٠,٠٩٤	٠,٠٣٣	٠,٣٤٧	٠,٠٦١	٠,٩١-
٢٠٠٦	١,٠٩٢	٠,١٢٦	٠,٠٩٢	٠,٠٣٥	٠,٣٨٦	٠,٠٥٦	٠,٩١-
متوسط الفترة	١,٠٩٥	٠,١٥٠	٠,١٠٦	٠,٠٤٦	٠,٤٢٤	٠,٠٥٩	٠,٩٠-
٢٠٠٧	١,٠٩٥	٠,١٦٠	٠,١٢٦	٠,٠٤٣	٠,٣٤٤	٠,٠٨٤	٠,٨٧-
٢٠٠٨	١,٠٧٧	٠,١١٩	٠,٠٨٦	٠,٠٤١	٠,٤٧٨	٠,٠٤٥	٠,٩١-
٢٠٠٩	١,٠٨٦	٠,٠٧١	٠,٠٥١	٠,٠٢٢	٠,٤٣٦	٠,٠٢٩	٠,٩٤-
٢٠١٠	١,٠٨٩	٠,٠٩١	٠,٠٦٨	٠,٠٢٥	٠,٣٦٩	٠,٠٤٣	٠,٩٣-
٢٠١١	١,١١٦	٠,١٠٢	٠,٠٧٦	٠,٠٢٧	٠,٣٥٢	٠,٠٤٩	٠,٩٢-
٢٠١٢	١,١٣٨	٠,٠٩٢	٠,٠٦٥	٠,٠٢٥	٠,٣٨	٠,٠٤٠	٠,٩٣-
٢٠١٣	١,١٤٦	٠,٠٨٨	٠,٠٦٠	٠,٠٢٣	٠,٠٣٨٥	٠,٠٣٦٩	٠,٩٤-
متوسط الفترة	١,١٠٧	٠,١٠٣	٠,٠٧٦	٠,٠٢٩	٠,٣٤٣	٠,٠٤٧	٠,٩٢-
معدل التغير %	١%	-٣١%	-٢٨%	-٣٧%	-١٩%	-٢١%	٣%
المتوسط الإجمالي	١,١٠٥	٠,١٣٣	٠,٠٩٧	٠,٠٣٨	٠,٣٩١	٠,٠٥٩٢	٠,٩٠-

المصدر : جمعت وحسبت من ملحق رقم (٣).

ثانياً: نتائج تحليل نموذج التوازن الجزئي لأهم محاصيل الحبوب الإستراتيجية:

توضح الجداول أرقام (٤، ٥، ٦) مؤشرات نموذج التوازن الجزئي لمحاصيل القمح، والذرة الشامية، والأرز خلال الفترة من (٢٠٠٠- ٢٠١٣).

١- متوسط صافي خسارة الإنتاج الاقتصادية:

يبلغ متوسط صافي خسارة الإنتاج الاقتصادية لمحصول القمح نحو ٢,٢ مليون جنيهاً كمتوسط للفترة من (٢٠٠٠- ٢٠١٣) وبدراسة التغير في متوسط خسارة الإنتاج الاقتصادية على مستوى سنوات الدراسة تبين أنه اتجه نحو التزايد مما يدل على أن المنتج قام بإنتاج هذا المحصول بتكاليف مرتفعة رغبة في الحصول على سعر مرتفع، وهذا يعكس عدم توزيع الموارد بكفاءة، ويمكن اعتباره بمثابة فرض ضرائب على منتجي القمح وأيضاً سياسة دعم مستلزمات الإنتاج التي أدت إلى السلوك غير الرشيد في توزيع الموارد الإنتاجية، وبلغ حوالي ١,١ مليون جنيهاً لمحصول الذرة كمتوسط للفترة من (٢٠٠٠- ٢٠١٣) وبدراسة التغير في متوسط خسارة الإنتاج الاقتصادية على مستوى سنوات الدراسة تبين أنه اتجه نحو التزايد، وكانت حوالي ٣,٥ مليون جنيهاً لمحصول الأرز كمتوسط للفترة من (٢٠٠٠- ٢٠١٣) وبذلك يتضح أن الذرة الشامية أقلهم ضرراً وأقلهم في الخسارة الاقتصادية للإنتاج، وبتقدير معدل التغير بين الفترتين (٢٠٠٠-٢٠٠٦) و (٢٠٠٧-٢٠١٣) نجد أن هناك زيادة بين متوسط الفترتين بلغت نحو ١٧٣%، ٢٢٩%، ٢٧٣% لكل من القمح والذرة الشامية والأرز على الترتيب.

٢- صافي خسارة الاستهلاك الاقتصادية:

يبلغ صافي خسارة الاستهلاك الاقتصادية المقدرة بحوالي ٣ مليون جنيه لمحصول القمح كمتوسط للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣) وأخذت في التزايد على مستوى سنوات الدراسة مما يدل على أن الدولة تقوم بدعم أسعار المستهلك مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك من هذه السلعة نتيجة انخفاض السعر المحلي، وبالتالي أدى إلى سوء توزيع الإنفاق الاستهلاكي، وبلغت نحو ١,٦ مليون جنيه كمتوسط لفترة الدراسة لمحصول الذرة ، وكانت حوالي ٣,٦٥ مليون جنيه كمتوسط لفترة الدراسة لمحصول الأرز ، حيث تبين أن أكثرهم خسارة في الاستهلاك الاقتصادي هو محصول القمح ويليه الأرز ثم الذرة، وبتقدير

معدل التغير بين متوسطي الفترتين من (٢٠٠٠-٢٠٠٦) ومن (٢٠٠٧-٢٠١٣) يتضح أن هناك زيادة بلغت نحو ٦٣%، ٢٦٢%، ٣٧٠% لكل من القمح والذرة الشامية والأرز على الترتيب.

٣- الخسائر الاجتماعية:

يبلغ متوسط صافي الخسارة الاجتماعية لمحصول القمح نحو ٥,٢ مليون جنيه كمتوسط الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣) وقد أخذ في التزايد على مستوى سنوات الدراسة وذلك لاتجاه الدولة نحو دعم كل من المنتج والمستهلك مما أدى إلي عدم استخدام الموارد بالكفاءة الاقتصادية المطلوبة وأيضا عدم ترشيد الاستهلاك من محصول القمح، وبلغ ٢,٦ مليون جنيه لمحصول الذرة كمتوسط لفترة الدراسة، وقد بلغ ٧,٢ مليون جنيه لمحصول الأرز كمتوسط لفترة الدراسة وقد أخذ في التزايد على مستوى سنوات الدراسة، ومن ذلك يتضح أن الأرز أكثرهم عبءً اجتماعياً يليه القمح، وبتقدير معدل التغير بين متوسطي الفترتين من (٢٠٠٠-٢٠٠٦) ومن (٢٠٠٧-٢٠١٣) نجد أن هناك زيادة بلغت نحو ١٨٦%، ٢٥١%، ٣٨١% لكل من القمح والذرة الشامية والأرز على الترتيب.

٤- متوسط الخسارة في فائض المنتج:

بلغ متوسط الخسارة في فائض المنتج لمحصول القمح خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣) نحو٥,٤ مليون جنيهاً حيث اتجهت نحو الزيادة على مستوى سنوات الدراسة نتيجة استيراد القمح بكميات تفوق إنتاجه محلياً ونتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج عن الإيرادات وانخفاض السعر المزرعي عن سعر الحدود، وبلغ نحو٣,٩ مليون جنيهاً لمحصول الذرة خلال فترة الدراسة حيث اتجهت نحو الزيادة على مستوى سنوات الدراسة، وبلغ نحو١٢,٩ مليون جنيهاً لمحصول الأرز خلال فترة الدراسة حيث اتجهت نحو الزيادة على مستوى سنوات الدراسة، وبتقدير معدل التغير بين متوسطي الفترتين من (٢٠٠٠-٢٠٠٦) ومن (٢٠٠٧-٢٠١٣) نجد أن هناك زيادة بلغت نحو ١١٠%، ١٩٥%، ٢٦٥% لكل من القمح والذرة الشامية والأرز على الترتيب.

٥- متوسط مكاسب المستهلك:

وقد بلغ متوسط مكاسب المستهلك لمحصول القمح نحو١٠,٥ مليون جنيها ًكمتوسط للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣) مع تزايدها على مستوى سنوات الدراسة نتيجة استيراد القمح ودعم أسعار المستهلك، وبلغ نحو٦,٦ مليون جنيهاً لمحصول الذرة كمتوسط لفترة الدراسة حيث تزايد على مستوى سنوات الدراسة، وبلغ نحو١٢,٥ مليون جنيهاً لمحصول الأرز كمتوسط لفترة الدراسة حيث تزايد على مستوى سنوات الدراسة نتيجة صادرات الأرز ودعم أسعار المستهلك، وبتقدير معدل التغير بين متوسطي الفترتين من (٢٠٠٠-٢٠٠٦) ومن (٢٠٠٧-٢٠١٣) يتبين وجود زيادة بلغت نحو ١٨٧%، ٢١٧%، ٣٤٩% لكل من القمح والذرة الشامية والأرز على الترتيب.

٦- متوسط الخسارة في الإيراد الحكومي:

قد بلغ متوسط الخسارة في الإيراد الحكومي لمحصول القمح ٥٥ مليون جنيهاً كمتوسط لفترة الدراسة، وقد تزايدت الخسارة على مستوى سنوات الدراسة ويرجع ذلك لاستيراد القمح ودعم أسعار المستهلك ودعم مستلزمات الإنتاج، وبلغ ٣١ مليون جنيهاً لمحصول الذرة كمتوسط لفترة الدراسة، وقد تزايدت الخسارة على مستوى سنوات الدراسة، وبلغ ٢٣,٦ كمتوسط لفترة الدراسة، وقد تزايدت الخسارة على مستوى سنوات الدراسة، وبتقدير معدل التغير بين متوسطي الفترتين من (٢٠٠٠-٢٠٠٦) ومن (٢٠٠٧-٢٠١٣) نجد أن هناك زيادة بلغت نحو ٥٥٣%، ٧٣١%، ٧٨٩% لكل من القمح والذرة الشامية والأرز على الترتيب.

٧- التغير في النقد الأجنبي:

تبين أن حصيلة النقد الأجنبي المدفوعة لاستيراد القمح قد بلغت نحو ١٣,٤مليون جنيه كمتوسط للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣) وأخذ في التزايد على مستوى سنوات الدراسة مما يعني الزيادة في الاعتماد على الواردات من هذا المحصول، وبلغ نحو ٧,١ مليون جنيه لمحصول الذرة كمتوسط لفترة الدراسة وأخذ في التزايد على مستوى سنوات الدراسة مما يعني الزيادة في الاعتماد على الواردات من هذا المحصول، وبلغ نحو ١٦,٦ مليون جنيه لمحصول الأرز كمتوسط لفترة الدراسة وأخذ في التزايد

على مستوى سنوات الدراسة وذلك لزيادة دعم صادرات الأرز، وبتقدير معدل التغير بين متوسطي الفترتين من (٢٠٠٠-٢٠٠٦) ومن (٢٠٠٧-٢٠١٣) نجد أن هناك زيادة بلغت نحو ١٧٩%، ٢١٦%، ١٨٨% لكل من القمح والذرة الشامية والأرز على الترتيب.

جدول (٤): مؤشرات نموذج التوازن الجزئي لمحصول القمح خلال الفترة من(٢٠٠٠- ٢٠١٣). (بالمليون جنيه)

السنة	NELp صافي خسارة الإنتاج الاقتصادية	NELc صافي خسارة الاستهلاك الاقتصادية	N SL صافي الخسارة الاجتماعية	Cs متوسط مكاسب المستهلك	Ps التغير في فائض المنتج	GB تغير الإيراد الحكومي	FE التغير في النقد الأجنبي
٢٠٠٠	٠,١٤	٠,١٧-	٠,٣ -	١,٥ -	٠,٨٧ -	٣,٢	١,٧
٢٠٠١	٠,٤٢	٠,٥٣ -	٠,٩ -	٢,٧ -	١,٥ -	٥,٨	٣,٢
٢٠٠٢	٠,٩٠	١,٣ -	٢,٢ -	٤,٩ -	٢,٤ -	١٢,٩	٦
٢٠٠٣	١,٦	١,٩-	٣,٥ -	٦,٢ -	٣,٥ -	١٨,٥	٨,٥
٢٠٠٤	١,٨	٢,٢-	٤ -	٧,٣-	٤ -	٢٦,١	٩,٨
٢٠٠٥	١,٦	١,٩ -	٣,٥ -	٧,٢ -	٣,٩٩ -	٢٩,١	٩,٤
٢٠٠٦	٢,٢	٣-	٥,٢ -	١٠,٣ -	٥,٢ -	٥٠,٣	١٣,٣
متوسط الفترة	١,٢٤	١,٦-	٢,٨-	٥,٧-	٣,١-	٢٠,٨	٧,٤
٢٠٠٧	٢,٩	٤ -	٦,٩ -	١٣ -	٦,٢ -	٦٩	١٦,٦
٢٠٠٨	٣	٤ -	٧-	١٥,٦ -	٧,٨-	١٣٣	١٩,٤
٢٠٠٩	٢,٣	٢,٣ -	٤,٥ -	٨,٧ -	٥,٩ -	٥٤,٣	١٢,٤
٢٠١٠	١,٩	٣,٦-	٥,٥ -	١٣,٨ -	٥,١ -	٧٧,٣	١٥,٣
٢٠١١	٣,٧	٥,٧ -	٩,٤ -	٢٠,٣ -	٨,٩٩ -	١٧٨	٢٤,٥
٢٠١٢	٤,١	٥,٦ -	٩,٧-	١٩,٩-	٩,٩ -	١٩٢	٢٥,٢
٢٠١٣	٥,٧	٧,٣	١٣ -	٢٣,٦ -	١,٢-	٢٤٩,٤	٣١,٤
متوسط الفترة	٣,٤	٢,٥٦-	٨-	١٦,٤-	٦,٤-	١٣٦	٢٠,٦٩
معدل التغير %	١٧٣%	٦٣%	١٨٦%	١٨٧%	١١٠%	٥٥٣%	١٧٩%
المتوسط الإجمالي	٢,٢	٣ -	٥,٢-	١٠,٥ -	٥,٤-	٥٥	١٣,٤

المصدر: بيانات الجدول محسوبة من تقدير نموذج التوازن الجزئي

جدول (٥): مؤشرات نموذج التوازن الجزئي لمحصول الأرز خلال الفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٣). (بالمليون جنيه)

السنة	NELp صافي خسارة الإنتاج الاقتصادية	NELc صافي خسارة الاستهلاك الاقتصادية	N SL صافي الخسارة الاجتماعية	Cs متوسط مكاسب المستهلك	Ps التغير في فائض المنتج	GB تغير الإيراد الحكومي	FE التغير في النقد الأجنبي
٢٠٠٠	٠,٨٦٥	-٠,٨٧٩	٠,٠١٥	٣,٢	٣,٣	-٢	-٤,٣
٢٠٠١	٠,٦٩٣	-٠,٨١٣	٠,١٢٠	٣	٢,٧	-١,٧	-٣,٨
٢٠٠٢	١,١٦	-١,١	-٠,٠٢	٤	٤,٣	-٣	-٥,٥
٢٠٠٣	١,٧٢	-١,٦	-٠,١٢٦	٥,٤	٦,٢	-٤,٦	-٧,٥
٢٠٠٤	٢,٣	-٢	-٠,٤٦	٦,٩	٨,٢	-٧,٢	-٩,٧
٢٠٠٥	٢,٤	-١,٩	-٠,٣٩٦	٦,٥	٨,٥	-٧,٨	-٩,٧
٢٠٠٦	٢,٨	-٢,٤	-٠,٤٤٥	٨,٢	١٠,١	-١١,٥	-١١,٨
متوسط الفترة	١,٧	-١,٥٣	-١,٩	٥,٣	٦,٢	-٥,٤	-١٠,٤
٢٠٠٧	٢,٧	-٢,٣	-٠,٢٦٨	٨,١	١٠,٢	-١٤	-١٢
٢٠٠٨	٦,٤	-٦,٧	-٠,٠٢٢	٢٢,٧	٢٣,٢	-٧,٩	-٢٩,٨
٢٠٠٩	٨,٨	-٨,٨	-٠,٠٧٣	٢٨,٩	٣٠,٦	-٩,٤	-٣٨
٢٠١٠	٥,٩	-٥,٨	-٠,٥٣٥	١٩,٢	٢٠,٧	-٤٥	-٢٥,٦
٢٠١١	٥,١	-٥,٧	-٢,١	١٩	١٨,٣	-٤٢,٦	-٢٤
٢٠١٢	٧,٧	-٩,٩	-٣,٢	٣٢,٧	٢٧,٣	-١٠٣	-٣٨,٧
٢٠١٣	٧,٩	-١١,١	-٠,١١٢	٣٦,٦	٢٧,٧	-١١٤	-٤١,٥
متوسط الفترة	٦,٤	-٧,٢	-٠,٩	٢٣,٩	٢٢,٦	-٤٨	-٣٠
معدل التغير%	%٢٧٣	%٣٧٠	%٣٨١	%٣٤٩	%٢٦٥	%٧٨٩	%١٨٨
المتوسط الإجمالي	٣,٥	-٣,٦٥	-٧,٢	١٢,٥	١٢,٩	-٢٣,٦	-١٦,٦

المصدر: بيانات الجدول محسوبة من تقدير نموذج التوازن الجزئي

الملخص:

يعانى القطاع الزراعي المصري العديد من التدخلات الحكومية، والتي أدى البعض منها إلى انخفاض في كفاءة استخدام الموارد الزراعية ومن أهم تلك التدخلات التدخل في التسعير خاصة لبعض المحاصيل، والتي من أهمها محاصيل القمح والذرة الشامية والأرز لأهمية تلك المحاصيل على المستوى القومي، الأمر الذي أدى للعديد من التشوهات السوقية والسعرية لتلك المحاصيل وقد استهدف البحث دراسة تلك التشوهات السعرية وتقييم السياسة السعرية لتلك المحاصيل باستخدام مصفوفة تحليل السياسات ودراسة الاختلالات السعرية باستخدام نموذج التوازن الجزئي

وكان من أهم النتائج تحليل مصفوفة السياسات، **بالنسبة لمحصول القمح** وجد أن معامل الحماية الاسمي للمخرجات قد بلغ نحو ٠,٢٣ كمتوسط لفترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٣) ، بينما بلغ معامل الحماية الفعال ٠,١٧ كمتوسط لفترة الدراسة، كما تبين أيضا زيادة كل من معدل الحماية الاسمي للمدخلات خلال فترة الدراسة حيث بلغ نحو ١,١٣١ ، وبلغ متوسط تكلفة الموارد المحلية لمحصول القمح نحو ٠,٠٦٨ كمتوسط لفترة الدراسة، وتبين أن معاملات الربحية لمحصول القمح بلغت نحو ٠,١٠٦كمتوسط لفترة الدراسة.

بالنسبة لمحصول الذرة الشامية وجد أن معامل الحماية الاسمي للمخرجات قد بلغ نحو ٠,٢٥ كمتوسط لفترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٣) ، بينما بلغ معامل الحماية الفعال ٠,١٨ كمتوسط لفترة الدراسة، كما تبين أيضا زيادة كل من معدل الحماية الاسمي للمدخلات خلال فترة الدراسة حيث بلغ نحو

١,١٧ ، وبلغ متوسط تكلفة الموارد المحلية لمحصول القمح نحو ٠,٠٦٩ كمتوسط لفترة الدراسة، وتبين أن معاملات الربحية لمحصول الذرة بلغت نحو ٠,١١كمتوسط لفترة الدراسة.

بالنسبة لمحصول الأرز وجد أن معامل الحماية الاسمي للمخرجات قد بلغ نحو ٠,١٣٣ كمتوسط لفترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٣) ، بينما بلغ معامل الحماية الفعال ٠,٠٩٧ كمتوسط لفترة الدراسة، كما تبين أيضا زيادة كل من معدل الحماية الاسمي للمدخلات خلال فترة الدراسة حيث بلغ نحو ١,١٠٥ ، وبلغ متوسط تكلفة الموارد المحلية لمحصول القمح نحو ٠,٠٣٨ كمتوسط لفترة الدراسة، ويتبين أن معاملات الربحية لمحصول القمح بلغت نحو ٠,٠٥٩٢كمتوسط لفترة الدراسة.

كما أوضحت نتائج استخدام نموذج التوازن الجزئي (Partial Equilibrium Model) **بالنسبة لمحصول القمح** أنه بتقدير كل من متوسط صافي خسارة الإنتاج الاقتصادية، ومتوسط صافي خسارة الاستهلاك الاقتصادية، ومتوسط صافي الخسارة الاجتماعية، ومتوسط الخسارة في فائض المنتج، ومتوسط مكاسب المستهلك، ومتوسط الخسارة في الإيراد الحكومي، والتغير في النقد الأجنبي حيث بلغ تقدير هذه المؤشرات ٢,٢ مليون جنيهاً، ٣ مليون جنيهاً، ٥,٢ مليون جنيهاً، ٥,٤ مليون جنيهاً ١٠,٥مليون جنيهاً، ٥٥ مليون جنيهاً، ١٣,٤ مليون جنيهاً على الترتيب كمتوسط لفترة الدراسة من (٢٠٠٠-٢٠١٣).

بالنسبة لمحصول الذرة تبين أنه بتقدير كل من متوسط صافي خسارة الإنتاج الاقتصادية، ومتوسط صافي خسارة الاستهلاك الاقتصادية، ومتوسط صافي الخسارة الاجتماعية، ومتوسط الخسارة في فائض المنتج، ومتوسط مكاسب المستهلك، ومتوسط الخسارة في الإيراد الحكومي، والتغير في النقد الأجنبي حيث بلغ تقدير هذه المؤشرات ١,١ مليون جنيهاً، ١,٦ مليون جنيهاً، ٢,٦ مليون جنيهاً، ٣,٩ مليون جنيهاً ، ٦,٦ مليون جنيهاً، ٣١ مليون جنيهاً، ٧,١ مليون جنيهاً على الترتيب كمتوسط لفترة الدراسة من (٢٠٠٠-٢٠١٣).

بالنسبة لمحصول الأرز تبين أنه بتقدير كل من متوسط صافي خسارة الإنتاج الاقتصادية، ومتوسط صافي خسارة الاستهلاك الاقتصادية، ومتوسط صافي الخسارة الاجتماعية، ومتوسط الخسارة في فائض المنتج، ومتوسط مكاسب المستهلك، ومتوسط الخسارة في الإيراد الحكومي، والتغير في النقد الأجنبي حيث بلغ تقدير هذه المؤشرات ٣,٥ مليون جنيهاً، ٣,٦٥ مليون جنيهاً، ٧,٢ مليون جنيهاً، ١٢,٩ مليون جنيهاً ، ١٢,٥مليون جنيهاً، ٢٣,٦ مليون جنيهاً، ١٦.٦ مليون جنيهاً على الترتيب كمتوسط لفترة الدراسة من (٢٠٠٠-٢٠١٣).

ومما سبق يتبين أنه من الضروري زيادة الاهتمام بدراسة السوق عامة ودراسة الأسعار بصفة خاصة، وزيادة الاهتمام بتنمية القطاع الزراعي، وخفض الدعم لكل من محاصيل الدراسة والتوجه نحو سياسة التسعير التأشيري وذلك مثل الإعلان مسبقاً عن سعر توريد المحصول للدولة قبل الزراعة بوقت كاف لتوجيه الإنتاج للسلع المراد إنتاجها، كما توصلت الدراسة إلى أن إنتاج محاصيل القمح والذرة الشامية في مصر أوفر اقتصاديا من استيرادها من الخارج الأمر الذي يتطلب ضرورة تشجيع المنتجين وضرورة بحث جوانب الضرر من زراعة محصول الأرز خاصة التزايد في استهلاك مياه الري في بعض المحافظات، كما توصي الدراسة بزيادة الاهتمام باتخاذ ما يلزم نحو ترشيد النمط الاستهلاكي الغذائي لخفض الدعم للمستهلك وإمكانية البحث عن الوسائل التي تحد من سوء الاستهلاك وزيادة الاهتمام بكل ما من شأنه ترشيد الاستهلاك وإعادة توزيع الدخل.

المراجع:

١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. أعداد متفرقة

٢- بوابة معلومات مصر، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **النشرة السنوية،،٢٠١٣.**

٣- علي أحمد إبراهيم، **تطور المناهج البحثية في مجال دراسة السياسة الزراعية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المجلس الأعلى للجامعات**، ورقة مرجعية مقدمة إلي اللجنة العلمية الدائمة، الاقتصاد الزراعي والإرشاد والمجتمع الريفي، ٢٠٠٢.

٤- مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، نشرة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية مصر العربية. **http:// www, idsc, gov,eg**

٥- نعمت عبد العزيز، كمال عبد العزيز، طاهر بهجت، عادل محمود، **أساسيات المحاصيل**، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠.

٦- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، الإحصاءات الزراعية، النشرة الزراعية السنوية

7- http:// www. Faostat. Org

الملاحق:

ملحق(١): هيكل مصفوفة تحليل السياسات لمحصول القمح لمتوسط الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٣ (القيمة بالجنيه/ الفدان)

البيان	الإيرادات	التكاليف		الأرباح
		مدخلات قابلة للتجارة	مدخلات غير قابلة للتجارة(الموارد المحلية)	
الأسعارلسوقية (الخاصة)	٤٧٨٢.٣٧٧	١٤١٨.٥٠٧	١٣٢٠.٣	٢٠٤٣.٥٧
الأسعار الاجتماعية (الاقتصادية)	٢٠٨٠٧.٣٦	١٢٥٤.٢١٥	١٣٢٠.٣	١٩٣٢٢.٧٧
التحويلات (أثر السياسة)	١٦٠٢٥-	١٦٤.٢٩٢٥	٠	١٧٢٧٩.٢-

المصدر: نتائج تحليل مصفوفة السياسات لمحصول القمح

ملحق(٢): هيكل مصفوفة تحليل السياسات لمحصول الذرة الشامية لمتوسط الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٣. (القيمة بالجنيه/ الفدان)

البيان	الإيرادات	التكاليف		الأرباح
		مدخلات قابلة للتجارة	مدخلات غير قابلة للتجارة(الموارد المحلية)	
الأسعارالسوقية (الخاصة)	٤٩٩٠.٩٣١	١٦٧٨.٦٢٣٠٧٧	١٢٦٦.٦٨٤٦١٥	٢٠٤٥.٦٢٣
الأسعارالاجتماعية (الاقتصادية)	١٩٧٩١.٢٣	١٤٣٨.٤٩١٧٦٩	١٢٦٦.٦٨٤٦١٥	١٨٢٨٤.٤١
التحويلات(أثرالسياسة)	١٤٨٠٠.٣-	٢٤٠.١٣١٣٠٧٧	٠	١٦٢٣٨.٨-

المصدر: نتائج تحليل مصفوفة السياسات لمحصول الذرة الشامية

ملحق(٣): هيكل مصفوفة تحليل السياسات لمحصول الأرز لمتوسط الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٣. (القيمة بالجنيه/ الفدان)

البيان	الإيرادات	التكاليف		الأرباح
		مدخلات قابلة للتجارة	مدخلات غير قابلة للتجارة(الموارد المحلية)	
الأسعار السوقية (الخاصة)	٥٩٢١.٦٢٣	١٧٦٧.٩٣١	١٦٢٥.٧٢٣٠٧٧	٢٥٢٧.٩٦٩
الأسعار الاجتماعية (الاقتصادية)	٤٤٤٩٦.١	١٥٩٩.٤٤	١٦٢٥.٧٢٣٠٧٧	٤٢٧٠١.٨٨
التحويلات (أثر السياسة)	٣٨٥٧٤.٥-	١٦٨.٤٩٠٨	٠	٤٠١٧٣.٩-

المصدر: نتائج تحليل مصفوفة السياسات لمحصول الأرز

Summary

The price policy for the most important cereal crops

The Egyptian agriculture sector has suffered from the governmental interventions that led to decreasing the efficiency of using the sector's resources especially those related to pricing of wheat, corn and rice as strategic crops. These interventions led to market and price distortions. Accordingly, this paper aims to investigate these distortions and evaluate the price policy using Policy Analysis Matrix and to investigate the price imbalances using the partial Equilibrium Model.

The Policy Analysis Matrix for wheat shows that the nominal rate of protection for outputs is 0.23 as an average for the study period (2000-2013) and the effective rate of protection for the same period is 0.17. It has also shown that the nominal rate of protection for the inputs is 1.13. The average cost of local inputs for wheat has shown to be 0.068 as an average for the study period and the profitability coefficient is 0.106 for the same period.

As for corn, the nominal rate of protection for outputs is 0.25 as an average for the study period (2000-2013) and the effective rate of protection for the same period is 0.18. It has also shown that the nominal rate of protection for the inputs is 1.17. The average cost of local inputs for wheat has shown to be 0.069 as an average for the study period and the profitability coefficient is 0.11 for the same period.

As for rice, the nominal rate of protection for outputs is 0.133 as an average for the study period (2000-2013) and the effective rate of protection for the same period is 0.097. It has also shown that the nominal rate of protection for the inputs is 1.105. The average cost of local inputs for wheat has shown to be 0.038 as an average for the study period and the profitability coefficient is 0.059 for the same period.

Using the Partial Equilibrium Model for wheat, several indicators estimated. These indicators include; the average net economic loss in production, average net economic loss in consumption, average net social loss, average loss in production surplus, average consumer gains, average loss in government revenue, and change in foreign cash. Values of these indicators are 2.2, 3, 5.2, 5.4, 10.5, 55, and 13.4 million EGP respectively as an average for the study period.

As for corn, the same indicators estimated. Values of these indicators are 1.1, 1.6, 2.6, 3.9, 6.6, 31, and 7.1 million EGP respectively as an average for the study period.

As for rice, the same indicators estimated. Values of these indicators are 3.5, 3.65, 7.2, 12.9, 12.5, 23.6, and 16.6 million EGP respectively as an average for the study period.